



الضلمستفنة ظن (إسرائيل)، وأدت الدور الوظيفي الذي رسم لها، والذي كان أهمه ضرب حركات المقاومة، وبشكل خاص حركة حماس، حيث بلغ قمع السلطة لحماس ذروته في شتاء ١٩٩٦. وأخذت المؤسسة الأمنية والسياسية العبرية تكيل المدح لقيادة المنظمة، لدرجة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز أطلق عبارته المشهورة «إن ما قامت به السلطة الفلسطينية ضد حركة حماس في شهر لم تستطع أن تقوم به (إسرائيل) في عدة سنوات».

المجال الأهم في العلاقة بين (إسرائيل) والسلطة والذي ظل ثرياً هو التنسيق الأمني، ولعبت أجهزة السلطة الأمنية دوراً أساسياً في إحباط الكثير من العمليات التي كانت تخطط لها حركات المقاومة وبالذات حركة حماس. وصار الطرفان يتبادلان المعلومات فيما بينهما على مدار الساعة.

صعود اليمين وبداية التناقض

عملت قيادة السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٦ كل ما في وسعها من أجل المساعدة على انتخاب شمعون بيريز رئيساً للوزراء في (إسرائيل)، وإفشال رئيس الليكود في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو. وكان ذلك عن طريق تصعيد القمع ضد حركات المقاومة وبالذات حركة حماس. قيادة السلطة نظمت جولات لصحافيين إسرائيليين لزيارة سجونها حيث يقبع قادة وعناصر حركة حماس، للإطلاع على ظروف اعتقالهم المأساوية في ذلك الحين، ومن أجل إقناع الرأي العام الإسرائيلي أن بيريز محق في تشديده على ضرورة مواصلة مشروع التفاوض مع السلطة الفلسطينية. كل ما قامت به السلطة في هذا الجانب لم يمنع من وقوع المفاجأة التي هزت (إسرائيل)، حيث فاز نتنياهو بخلاف كل التوقعات وفي تناقض لكل استطلاعات الرأي العام التي أجريت عشية إجراء الانتخابات، والتي توقعت فوز بيريز.

فوز نتنياهو وصعود الليكود أوجد وضعاً جديداً جعل من شبه المستحيل على السلطة أن تتعاطى مع الحكومة الإسرائيلية كما لو أن شيئاً لم يحدث. أسلوب نتنياهو والائتلاف اليميني الحاكم الذي شكله اختلف



٣- التهاون الذي أبدته قيادة منظمة التحرير كما عكست ذلك اتفاقيات أوسلو شجع الحكومة الإسرائيلية على عدم التعامل بجدية في تطبيق هذه الاتفاقيات. وتذكر هناك مقولة رابين الشهيرة في تعقيبه على مطالبة قيادة السلطة بضرورة التزام (إسرائيل) بالجدول الزمنية لاتفاقية أوسلو «لا يوجد هناك مواعيد مقدسة».

٤- وجود السلطة أدى إلى تخفيف الأعباء الأمنية عن جيش الاحتلال وإتاحة الفرصة أمام وحداته الميدانية للتدريب، بعد أن كان مستنزفاً إلى أبعد حد في مواجهة الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥- تقليص النفقات الأمنية الناجمة عن تقلص الأعباء الأمنية، الأمر الذي ساعد على استثمار مزيد من الأموال في إقامة مشاريع البنية التحتية في الدولة العبرية، والتي ساهمت في ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي.

٦- أدى التوقيع على أوسلو وتشكيل السلطة إلى رفع العزلة عن الدولة العبرية، وانهالت عليها الاستثمارات الدولية من كل حذب وصوب، وبعثت الحياة في المرافق الاقتصادية الهامة وبالذات السياحة التي تعتبر من مصادر العملات الصعبة العبرية.

٧- تشكيل السلطة ومواصلة اللقاءات والتنسيق بين السلطة و(إسرائيل) أدى إلى تعاضم سرعة التطبيع بين الدولة العبرية والعالم العربي. وأصبح العديد من الدول العبرية تبرر عملية التطبيع مع الدولة العبرية بتوصل منظمة التحرير إلى اتفاق أوسلو وإجرائها اتصالات مع (إسرائيل). وهذا كله أدى إلى مزيد من الاختراقات الإسرائيلية للجسم العربي والإسلامي. وأصبحت العديد من الدول العبرية والإسلامية تتطوع لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية.

٨- المعارضة الشديدة التي أبدتها اليمين الإسرائيلي لاتفاقيات أوسلو، كانت من باب المناكفة السياسية لحكومة حزب العمل، وليس بسبب مخاوف حقيقية على مصالح الدولة العبرية جراء التوقيع على أوسلو وتشكيل السلطة.

اللائق للنظر أن جميع هذه الرهانات قد تحققت، ولم تخيب قيادة منظمة التحرير والسلطة



مصلحة مشتركة للطرفين في التوصل لاتفاقية أوسلو، التي على أساسها تم تشكيل السلطة الفلسطينية وعودة كواد منظمة التحرير من الخارج للضفة الغربية وقطاع غزة.

استثمار مأزق منظمة التحرير

على الرغم من المأزق الخطير الذي كانت تحياه (إسرائيل) بسبب الانتفاضة وعلى الرغم من استعدادها للتنازل من أجل الخلاص من هذا المأزق، إلا أنه بعد أن شرعت الحكومة الإسرائيلية بالاتصالات مع ممثلي المنظمة، تبين لها مدى تهافت قيادة المنظمة على التوصل لأي تسوية، فقامت باستغلال هذا التهافت إلى أبعد حد. وكانت حكومة رابين قد وافقت على تشكيل السلطة الفلسطينية مقابل أن تؤدي هذه السلطة الأغراض الآتية:

١- تصفية الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية، بحيث تتولى أجهزة السلطة الأمنية ضرب المقاومة. وكانت هناك مقولة رابين الشهيرة «إن السلطة الفلسطينية بإمكانها أن تقتل رجال حماس بدون أن يكون هناك حاجة للاستئناف إلى محكمة العدل العليا».

٢- عدم تقديم تنازلات جوهرية، بل إن إقامة السلطة الفلسطينية ضمن للدولة العبرية مواصلة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وفي نفس الوقت أتاح لها فرصة التخلص من أعباء الاحتلال المادية والسياسية، فر (إسرائيل) سلمت للسلطة المناطق المكتظة بالسكان التي يتواجد فيها أكثر من ٩٥% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها في المقابل احتفظت بجميع الأراضي ذات الكثافة السكانية القليلة، والتي بدورها تشكل أكثر من تسعين بالمائة من مساحة الضفة وخمسين بالمائة في قطاع غزة، مع ضمان بقاء المستوطنات اليهودية.